يتوقع أن يتقلص عجز الميزانية تدريجيا تماشيا مع الإصلاحات الواردة في برنامج التوزان المالي

«البنك الوطني»: اقتصاد البحرين يستمر بالنمو بنسبة تتراوح ما بين 2.5 إلى 3 في المئة

اوضح تقرير بنك الكويت الوطني ان من المتوقع ان يبقى معدل النمو الاقتصادي غير النفطي فوق 3% حتى 2021، بفضل نمو الانفاق على البنية التحتية مدعوما باستثمارات مجلس التعاون الخليجي. حيث سيبقى النمو الإجمالي عند 3%-2% في ظل استمرار ضعف القطاع النفطي. وسيتراجع معدل التضخم قليلا في 2019 مع زوال تاثير ضريبة القيمة المضافة، قبل ان يعود ليرتفع في السنة التالية. ويتوقع ان يتقلص عجز الميزانية تدريجيا تماشيا مع الإصلاحات الواردة في برنامج التوزان المالي، حيث ان الالتزام بهذا البرنامج سيحسّن وضع الحساب الجاري الخارجي ويخفف الضغوط على الاحتياطيات بالعملة الأجنبية للبحرين.

ويتوقع ان يستمر اقتصاد البحرين بالنمو بنسبة جيدة تتراوح ما بين 3%-2.5% في فترة 2019-2021، وبينما قد يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي محدودا، نتيجة لمشاركة البحرين في اتفاقية الأوبك وحلفائها لخفض الإنتاج والتي تم تمديدها إلى مارس 2020، فان الاقتصاد غير النفطي قد يبقى قويا عند حوالي 3% خلال الفترة المقبلة، وذلك بفضل المستويات العالية من الإنفاق على البنية التحتية وزيادة الإنتاج التصنيعي. ومن المتوقع ان يتم تمويل الإنفاق الإضافي، على الأقل جزئيا، من حزمة الدعم المقدمة من مجلس التعاون الخليجي المعلن عنها في الربع الأخير من 2018 والبالغة 10 مليار دولار، فيما سيبقى النشاط التصنيعي دعما من مشروع توسعة مصهر المنيوم البا (شركة المنيوم البحرين) البالغ قيمته 3 مليار دولار. ويعد مصهر البا واحدا من اكبر مصانع صهر الالومنيوم في العالم، حيث ينتج ما يتخطى 2% من الإنتاج العالمي، ويستحوذ على 15% من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين.

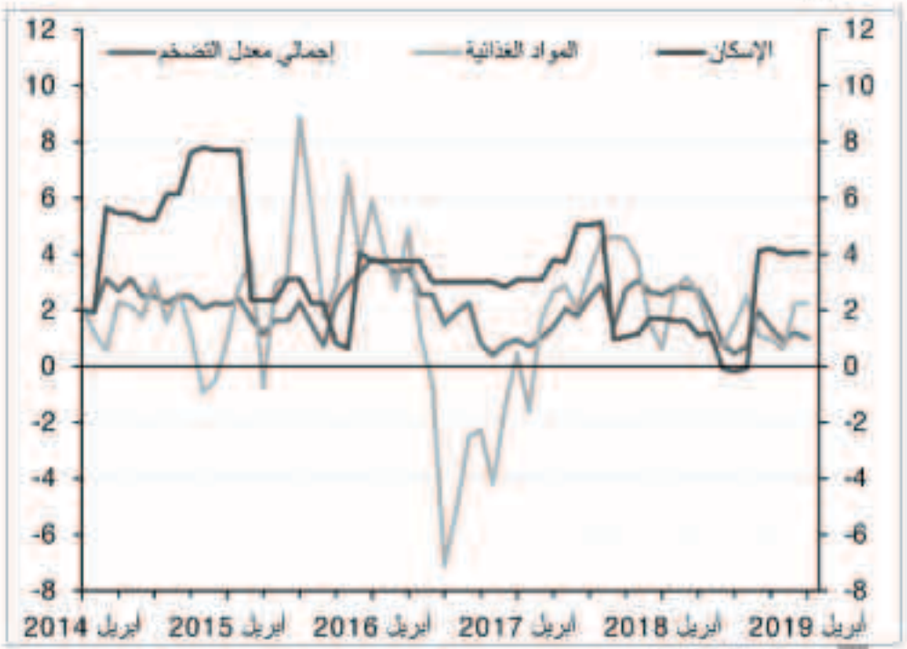

رسم بياني يوضح التضخم

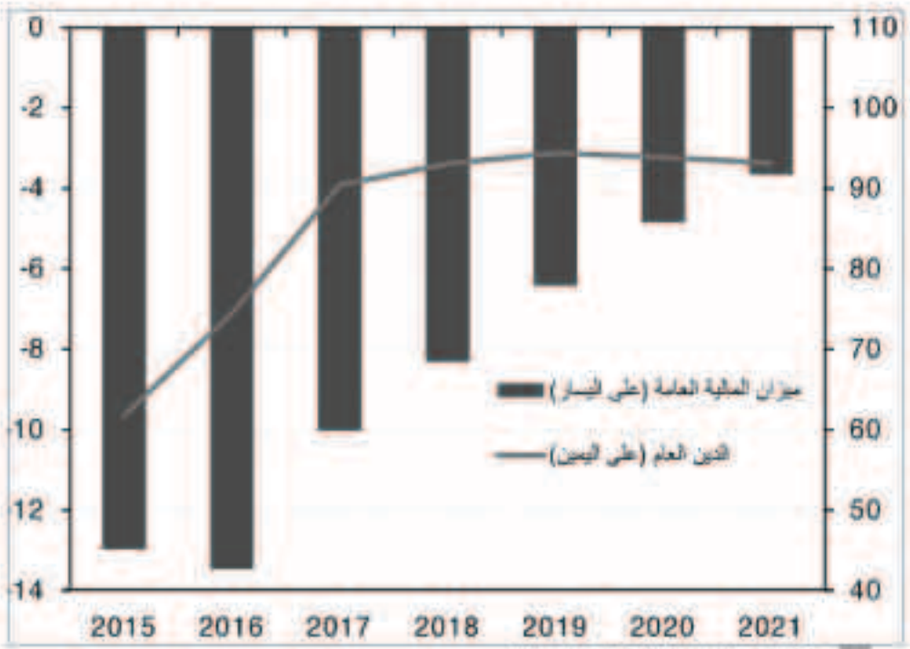

رسم بياني يوضح رصيد الميزانية المالية والدين العام

التضخم يبقى ضعيفا، رغم ضريبة القيمة المضافة

شكل تراجع معدل التضخم الإجمالي مفاجأة، مع استمرار الضعف في معظم المكونات الفرعية له، بما فيها الأغذية. ويعزى هذا الضعف إلى ارتفاع الدولار الأميركي (وبالتالي الدينار البحريني) مقابل عملات الشركاء التجاريين الأساسيين للبحرين، والذي خفض التضخم المستورد، وعوض عن الارتفاع الأخير في أسعار الإسكان وفي قطاع التجزئة بشكل أكثر شمولا بعد بدء العمل بضريبة القيمة المضافة في يناير.

ونتوقع أن يظل التضخم عند مستويات معتدلة في 2019 مع تلاشي تاثير ضريبة القيمة المضافة، قبل أن يرتفع خلال 2020-2021 بسبب ارتفاع الطلب. حيث من المحتمل أن يتعرض الدولار إلى ضغوط إذا ما اعتمد مجلس الاحتياط الفدرالي سياسة تيسيرية.

الموقع المالي يتحسن تدريجيا تماشيا مع برنامج التوزان المالي

ويتوقع أن يتقلص العجز المالي تدريجيا، كما هو مبين في برنامج التوازن المالي للمملكة، حيث تم وضع سلسلة من الإصلاحات في الربع الأخير من 2018 من اجل تحقيق التوازن في الميزانية العامة البالغ عجزها الحالي حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2022 وتقليص الدين العام البالغ حاليا 90% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 82% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الجدير ذكره أن ضريبة القيمة المضافة دخلت حيز التنفيذ في يناير. ولكن في آخر تقرير للميزانية، أشارت البحرين إلى أن تحقيق التوازن المالي قد يستغرق وقتا أطول.

وفي محاولة جديدة لتخفيف الضغط على المالية العامة وتحفيز تدفق الاستثمارات الخارجية، كشفت تقارير عن موافقة البحرين على قانون يسمح للشركات الأجنبية بتأسيس شركات تابعة مستقلة يمكن أن تملك أيضا 100% من مشاريع استخراج النفط والغاز الطبيعي المحلية.

إقراض قطاع الأعمال يواصل استقراره

واصل نمو الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال استقراره، مدعوما بإقراض قوي في قطاعي الإنشاءات والتصنيع، ويشهد نمو ودائع القطاع الخاص ارتفاعا أيضا، وذلك بفضل دفعات المساعدة التي تلقتها البحرين حتى الآن والتي جاءت على شكل قروض وودائع ومنح. وقد تسلمت البحرين في النصف الأول من 2019 حوالي نصف حزمة الدعم البالغة 10 مليار دولار، وستستلم دفعة أخرى تبلغ 2.3 مليار دولار هذه السنة.

الاحتياطيات الأجنبية تبقى تحت الضغط

نظرا للعجوزات الكبيرة في الحساب المالي والجاري، تبقى الاحتياطيات بالعملة الأجنبية تحت الضغط، والذي قد يخف مستقبلا بفضل التحسن التدريجي في أوضاع الحساب المالي والحساب الخارجي الجاري وحزمة الدعم المالي الخليجي البالغة 10 مليار دولار. وبالفعل ارتفعت الاحتياطيات من 1.8 مليار دولار في بداية السنة إلى 2.4 مليار دولار في أبريل (تغطي 1.5 شهر من الواردات)، وهي أعلى من معدل 2018 البالغ 1.7 مليار دولار.

الآفاق الاقتصادية تتوقف على إصلاحات برنامج التوازن المالي

ما إن تم الإعلان عن برنامج التوازن المالي حتى أصدر صندوق الثروة السيادية للمملكة صكوكا بقيمة 600 مليون دولار بفائدة قدرها 5.625%، أي أقل بمقدار 60 نقطة أساس عما كان متوقعا. وتجري البحرين الآن مناقشات من أجل إصدار أول سندات لها في الأسواق الدولية منذ السنة الماضية. ولكن الآفاق الاقتصادية للمملكة تتوقف على تنفيذ برنامج التوازن المالي، إذ أن أي انحراف عن التوازن المستهدف للميزانية سيؤثر سلبا على ثقة المستثمرين وعلى مستوى الاحتياطيات (التي تبقى منخفضة بالمعايير العالمية) وعلى معدل الفائدة على الاقتراض في المستقبل.

ومن ناحية أخرى، فإن تعهد البحرين باستغلال احتياطيات الهيدروكربون المكتشفة حديثا بمقدار يصل إلى 80 مليار برميل من النفط الصخري وحوالي 20 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال السنوات الخمس القادمة سيحسن آفاقها الاقتصادية.

في تقريرها السنوي للاستدامة لعام 2018 يؤكد على تكافؤ فرص الوصول الرقمي أمام الجميع

«هواوي» تنجح في خفض استهلاك الكهرباء بمحطات الجيل الخامس بنسبة 20 في المئة

نشرت هواوي تقرير الاستدامة لعام 2018 الذي تصدره للعام الحادي عشر على التوالي. ويعرض التقرير استراتيجيات هواوي الأربعة للاستدامة: الشمول الرقمي، الأمن والجدارة بالثقة، وحماية البيئة، والنظام الإيكولوجي الصحي والمتناغم لصناعة الاتصالات وتقنية المعلومات. حيث تكرس هواوي جهودها ومواردها للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبناء نظام إيكولوجي مستدام وأكثر شمولية بالتعاون مع شركائها في القطاع لتحقيق أهداف استراتيجياتها للاستدامة.

وخلال فعالية إطلاق التقرير، قال «ليانغ هاو»، رئيس مجلس إدارة هواوي: «لطالما حرصت هواوي على توفير قيمة مضافة لعملائها من خلال الابتكار. ونحن نفعل كل ما بوسعنا لسد الفجوة الرقمية وتلبية الاحتياجات العالمية من الاتصالات، ونعمل بجد للتحول بمسار الخدمات الرقمية لتكون أقل تكلفة ومتكافئة في فرص الوصول أمام الجميع، وأن نضطلع بدورنا في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي نعمل بها بالتوازي مع أرقى المعايير والمقاييس المتفق عليها دوليا».

وأوضح ليانغ أن حماية البيئة من العناصر الأساسية في مبادرات التنمية المستدامة لدى هواوي. وأضاف: «أصبحت الكفاءة في استخدام الطاقة من الاهتمامات الرئيسية لشبكات الاتصالات في المستقبل. إذ يجب علينا أن نستهلك قدرا أقل من الطاقة لنقل قدر أكبر من البيانات، وخفض الاستهلاك الإجمالي في شبكات الطاقة. ويمكن أن تساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في ذلك».

وأوضح «ليانغ» أن هواوي قدمت العديد من الابتكارات في إطار الأبحاث ذات الصلة بشبكات الجيل الخامس وتطوير المنتجات والهندسة و من أبرزها نجاحها في خفض استهلاك الكهرباء في كل موقع من مواقع الجيل الخامس بنسبة 20 في المئة وهي نسبة أقل من المعدل المتوسط السائد في صناعة الاتصالات. وقد أمكن تنفيذ ذلك بفضل الشرائح الإلكترونية الجديدة المقدمة من هواوي، وبرمجيات النظام والخدمات المتخصصة والمعدات المتطورة وتكنولوجيات تبدد الحرارة. فهذه التقنيات المبتكرة جعلت أجهزة الجيل الخامس من هواوي أكثر كفاءة في استخدام الطاقة. وباستخدام الحلول المناسبة، ستصبح أجهزة الجيل الخامس من هواوي من التقنيات الصديقة للبيئة.

رئيس مجلس إدارة هواوي ليانغ هاو

من جانبه قال كيفن تاو عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التنمية المستدامة في هواوي: «نرغب في إيصال منافع التكنولوجيا الرقمية إلى كل شخص وبيت ومؤسسة. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقنا مبادرة عالمية للشمول الرقمي باسم «التكنولوجيا من أجل الجميع» TECH4ALL. فعلى سبيل المثال، فقد وفرت حلول «رولر ستار» حل RuralStar من هواوي الاتصال لـ 40 مليون من سكان الريف حتى نهاية عام 2018».

وأضف «تاو»: «نُقدّم في الوقت الحالي خدمات الاتصالات لما يزيد عن 3 مليار شخص حول العالم، وملتزمون بدعم عمليات الشبكات الآمنة في جميع أنحاء العالم. وسنحافظ على هذا الالتزام مهما حدث. فعلى سبيل المثال ، في عام 2018 بعد أن ضرب إندونيسيا زلزالا بقوة 7.7 ريختر، كانت هواوي الجهة الأولى والوحيدة التي تعهدت بالمنطقة المنكوبة».

كما أعلن «تاو» عن استراتيجيات الاستدامة الجديدة لـ هواوي، والتي تنطوي على تغييرين رئيسيين. الأول، وسّعت هواوي نطاق استراتيجية سد الفجوة الرقمية الخاصة بها لتشمل استراتيجية للشمول الرقمي. وتولي هواوي الآن مزيدا من الاهتمام للتطبيقات والمهارات للاستفادة من خدمات الاتصالات. أما التغيير الثاني فيتمثل في تحديث استراتيجية دعم عمليات الشبكات الآمنة والمستقرة وحماية خصوصية المستخدمين لتصبح استراتيجية «الأمن والجدارة بالثقة».

وتعتبر الاستدامة من أهم مقومات العمل بالنسبة لهواوي، سواء على صعيد الابتكار أو خلق القيمة أو مشاركة القيمة مع شركائها، ليتسنى لها تقديم قيمة عملية واجتماعية أكبر. وتعتزم هواوي بذل مزيد من الجهد وتأدية مهمتها في بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة.

«حياة ريجنسي الكوت مول» يفتتح مركز المؤتمرات والحفلات

محمد المرزوق

افتتح فندق «حياة ريجنسي الكوت مول»، مركز المؤتمرات والحفلات ليكون بمثابة إضافة جديدة إلى الفندق ينفرد بها «مشروع الكوت»، أكبر واجهة بحرية للتسوق والترفيه في جنوب دولة الكويت.

يشغل مركز المؤتمرات والحفلات الأحدث في دولة الكويت مساحة تزيد عن 3700 متر مربع، ويعتبر المركز امتدادا وإضافة ثرية لفندق «حياة ريجنسي الكوت مول». وقد جاءت هذه التوسعة استجابة للطلب المتزايد لاستقبال الفعاليات والمؤتمرات المحلية والعالمية في المنطقة.

يتسم تصميم المركز بطراز معاصر فاخر ويتميز بأسقفه العالية التي تزيد من رحابة المكان، كما ينفرد بهو الاستقبال بتوفير إضاءة نهارية طبيعية. ويضم المركز سبع قاعات بمساحات مختلفة، منها قاعتين رئيسيتين للحفلات والفعاليات الكبرى. إحداهما «قاعة ريجنسي» الجديدة والمتعددة الأغراض والتي تعد من أكبر القاعات في منطقة جنوب دولة الكويت. بالإضافة إلى عدة قاعات للاجتماعات وورش العمل مجهزة جميعها بأحدث التقنيات السمعية والبصرية وقابلة للدمج والتنسيق وفقا لطبيعة الحدث.

ولحفلات الزفاف، فقد أعد المركز «جناح العروس» ليلبي احتياجات العروس وأقربائها، ويقع هذا الجناح بداخل مركز المؤتمرات والحفلات بجانب «قاعة ريجنسي» الجديدة لسهولة الوصول إلى القاعة. ويتميز الجناح بتصميمه العصري ومساحته الرحبة.

يتمتع مركز المؤتمرات والحفلات لفندق «حياة ريجنسي الكوت مول» بموقع متميز في منطقة الفحيحيل، ولضمان سلاسة الوصول إلى المركز وقاعاته المختلفة، تم تخصيص ممر متصل مباشرة من البوابة الرئيسية للفندق، بالإضافة الى المدخل الخاص بالمركز من مواقف السرداب الأول. أما فيما يخص المناسبات الكبرى، فقد تم تجهيز مدخل خلفي كبير لتسهيل وصول الخدمات المختلفة للقاعات، كما يُوفر مواقف للسيارات متصلة بالفندق مباشرة بالإضافة إلى خدمة إيقاف السيارات. ولتقديم تجربة متكاملة، يتصل المركز مباشرة من خلال الفندق مع «الكوت مول» أحد تجارب «مشروع الكوت» الستة ووجهة التسوق المميزة في المنطقة.

وفي هذا الصدد قال محمد عبد الحميد المرزوق، الرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة والضيافة في «مجموعة التمدين»: «إن التوسعة الجديدة لفندق «حياة ريجنسي الكوت مول» جاءت إستجابة لرؤية «مجموعة التمدين» بإستمرارية تطوير «مشروع الكوت» ليكون الوجهة المفضلة لدى زوار المنطقة الجنوبية والمناطق المجاورة بهدف الترفيه والأعمال». وأضاف: « يُعد المركز إضافة جديدة لقطاع الأعمال وخاصة في منطقة جنوب دولة الكويت التي تشهد طلباً متزايداً، حيث يوفر المركز مرافق متطورة ستلبي احتياجات الشركات لإقامة المؤتمرات والمعارض والفعاليات المختلفة. أما بالنسبة للأفراد، فيُتيح لهم المركز الاحتفال بجميع مناسباتهم الخاصة بخدمات ذات معايير عالمية، ورفاهية مطلقة».

يُشار أن مركز المؤتمرات والحفلات، مع التوسعة الجديدة، تابع لأحد تجارب "مشروع الكوت" الستة، وهو أحد مشاريع «مجموعة التمدين» الرائدة في تطوير المشاريع المتعددة الاستخدامات في دولة الكويت. ويُعد «مشروع الكوت» أكبر واجهة بحرية للتسوق والترفيه في دولة الكويت ويتضمّن ست تجارب فريدة ومتميزة تشمل «الكوت مول» الجديد و«سوق الكوت» و«مرسى الكوت» و«نقعة الكوت» و«ساحل الكوت»، وفندق «حياة ريجنسي الكوت مول».

مركز المؤتمرات والحفلات

الاقتصاد الصيني يسجل أدنى معدل نمو فصلي منذ 1992

اظهرت بيانات رسمية امس الاثنين ان الاقتصاد الصيني نما بنسبة 6.2 بالمئة بالربع الثاني من العام الحالي على اساس سنوي مسجلا بذلك ادنى معدل نمو فصلي منذ بدء تسجيل بيانات الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوية عام 1992.

وقال المكتب الوطني للاحصاء الصيني في موقعه الالكتروني ان معدل نمو الاقتصاد الصيني تباطأ بنسبة 0.2 بالمئة خلال الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بمعدل النمو البالغ 6.4 بالمئة الذي جرى تسجيله خلال الربع الاول من عام 2019.

واضاف ان المؤشرات تتماشى مع هدف النمو الذي حددته الحكومة لعام 2019 الذي يتراوح ما بين 6.0 الى 6.5 بالمئة لافتا الى نمو الناتج المحلي الاجمالي للصين خلال النصف الاول من العام الحالي بنسبة 6.3 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

واوضح المتحدث باسم المكتب ماو شينغيونغ في مؤتمر صحفي نقلته وكالة انباء الصين الجديدة (شينخوا) ان «الاداء الاقتصادي بشكل عام كان مستقرا وبقي بالنطاق المنطقي مع احرازه تقدما ببعض النواحي».

واضاف ان بيانات النصف الاول تشير الى الاساس القوي للبلاد من اجل تحقيق هدف النمو السنوي الذي حددته مبينا ان بكين تحظى باساسيات تدعم استقرار الاقتصاد ونموه لمواجهة الضغوط والبيئة الخارجية المعقدة خلال النصف الثاني من العام الحالي.